أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2018/04/23م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

ترجيحات بموت حفتر سريرياً.. والمغرب يعود إلى واجهة المشهد الليبي بدفع أميركي..... 3

الجزائر تصبح تدريجيا قوة عسكرية في البحر الأبيض المتوسط..... 5

نذر التصعيد تتلبّد في سماء سوريا (2-3) «خفض التصعيد»... نعم، «حكم ذاتي»... لا 7

«حلف بغداد» لمواجهة التحالف الدولي و... إسرائيل؟..... 9

لماذا قوات عربية في سورية؟..... 12

"الإخوان" و"حالة الضبابية"! 1 - 2..... 14

الإمارات تقدم 70 مليون دولار مساعدة لدعم الشعب الفلسطيني..... 16

مزالق الإصلاح في السعودية 17

ترجيحات بموت حفتر سريرياً.. والمغرب يعود إلى واجهة المشهد الليبي بدفع أميركي

طرابلس ـ عبد الله الشريف العربي الجديد 22\4\2018

رجّحت مصادر برلمانية من طبرق دخول اللواء الليبي المتقاعد، خليفة حفتر، في حالة موت سريري، وذلك بعد أيام من إدخاله مستشفى في فرنسا في حالة صحية متدهورة، في ظل احتدام الصراع بين دول عربية وأجنبية بشأن من سيخلفه.

وكشفت المصادر لـ"العربي الجديد" أن أطباء حفتر أكدوا دخوله في حالة موت سريرية، مشيرة إلى وصل جسمه بأجهزة تقوم بدور الوظائف الحيوية، مشددة على "استحالة" عودته للحالة الطبيعية.

وعلى صعيد متصل، تحدثت المصادر عن أن دخول المغرب مؤخرا على خط الأزمة الليبية جاء بدفع أميركي، في محاولة لدفع أطراف النزاع لاستغلال فرصة خروج حفتر من المشهد لتحقيق توافق أكثر، لافتة إلى أن لقاء المغرب المرتقب بين رئيس مجلس النواب في طبرق عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، الأسبوع الجاري، سيتناول مسألة "توحيد المؤسسة العسكرية".

وذكرت أن "المغرب عاد للعب دور مشابه لدور اتفاق الصخيرات مجددا، ولكن هذه المرة لحسم أمر المؤسسة العسكرية بشكل جذري، وإنهاء الخلاف حولها"، مؤكدة أن "واشنطن بدت منخرطة في الملف الليبي بشكل أكثر كثافة"، بالتزامن مع "انتقال الخلاف إلى معسكر داعمي حفتر، وتحديدا بين أبوظبي وباريس، من خلال سعي كل منهما لدعم مرشح لخلافة اللواء الليبي".

وتابعت المصادر أن "الرباط ستسعى لإشراك قوى من غرب ليبيا، وتحديدا طرابلس، للدفع بشخصيات عسكرية بارزة لتولي مناصب مهمة في قيادة مؤسسة الجيش، في خطوة لمواكبة لقاءات القاهرة التي جرت مؤخرا، بهدف دمج المجموعات المسلحة في الشرق والغرب لإنهاء انقسام مؤسسة الجيش".

ويبدو أن غياب حفتر سيشكل فرصة كبيرة للمهتمين بالملف الليبي لإنهاء حالة الانقسام الأمني، وبالتالي السياسي، على اعتبار أنه شكل عقبة أمام أي توافق ليبي طيلة السنوات الماضية.

وقالت المصادر إن "حفتر انتهى سياسيا وعسكريا، وأصبح وجوده اسميا فقط، والدول المعنية بليبيا، سيما مصر، تكافح من أجل عدم الإعلان عن وضعه الحقيقي لاستباق حدوث أي فوضى قبلية مسلحة في شرق البلاد في حال تأكد غياب العسكري الديكتاتور حاكم تلك المنطقة بقوة السلاح".

وبحسب المصادر، فإن كل الجهود السياسية الجارية في ليبيا توقفت بشكل نهائي، ويعول الفاعلون المحليون والدوليون على لقاء الرباط، الذي سيكون البداية لمستجدات جديدة بنهاية حفتر، وإمكانية حدوث تقارب فعلي بين طرفي الأزمة في طبرق وطرابلس.

ويتوقع أن يكون ممثلو طرابلس، وعلى رأسهم رئيس مجلس الدولة الجديد، خالد المشري، المنتمي لحزب العدالة والبناء، أكثر مرونة في التعاطي مع مجلس النواب حاليا، للوصول إلى أكبر قدر ممكن من التوافق، كما أن من مصلحة كتلة الشرق الليبي استثمار الفرصة بعد أن باتت مهددة بشكل حقيقي بالانقسام، وربما الوصول إلى "مرحلة التناحر المسلح" فيما بين مكوناتها.

وقالت المصادر إن "سفراء دول كبرى وممثلين سياسيين بارزين سيكونون حاضرين في كواليس لقاء الرباط، كما أن واشنطن تدفع عواصم، كأبوظبي وباريس، إلى الاتفاق على شخصية عسكرية مرضية لكل الأطراف الليبية لإنهاء الفوضى المسلحة والسياسية في ليبيا".

وكانت مصادر "العربي الجديد" قد أكدت عزم رئيس مجلس النواب زيارة المغرب اليوم الأحد رفقة وفد برلماني رفيع مشكل من ستة نواب، تلبية لدعوة مغربية للقاء ممثلي المجلس الأعلى للدولة، من بينهم المشري المنتظر وصوله إلى المغرب في وقت لاحق.

مرشحون لخلافة حفتر

وكشفت المصادر عن الأسماء الأكثر تداولا في العواصم الدولية المهتمة بالشأن الليبي، وتحدثت أساسا عن عبد الرزاق الناظوري، رئيس الأركان المكلف من مجلس نواب طبرق، على اعتبار أن رتبته العسكرية هي العليا بعد حفتر، وباعتبار منصبه، كما أنه "يحظى بدعم قبلي واسع"، وبدعم عقيلة صالح.

كما تحدثت المصادر عن اسم عبد السلام الحاسي كمرشح، مشيرة إلى قربه من دول غربية عديدة، من بينها فرنسا والولايات المتحدة ودول أخرى، بالإضافة إلى كونه معروفا لدى الأمم المتحدة، إذ تولى قيادة قوات لحفظ السلام في أفريقيا، كما أن الولايات المتحدة طلبته ليكون قائدا لمعسكر لتدريب القوات الخاصة الليبية بمعرفة خبرات أميركية عام 2012 في قاعدة غرب طرابلس.

ومن بين الأسماء المطروحة أيضا العميد شعيب الصابر، رئيس الاستخبارات العسكرية، لكن المصادر قالت إنه "ليس له صدى في معارك حفتر"، غير أنه "مرشح قوى من قبائل العبيدات" الأقوى شرق البلاد، والتي ينتمي لها عقيلة صالح.

الجزائر تصبح تدريجيا قوة عسكرية في البحر الأبيض المتوسط

عربي21- بلال دردور 2018\4\22

نشر موقع "دريز أنفو" الفرنسي تقريرا، سلط من خلاله الضوء على البحرية العسكرية الجزائرية التي أضحت تدريجيا واحدة من أقوى البحريات العسكرية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك وفقا لموقع "مينا ديفونس" المختص في الشؤون العسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقال الموقع، في تقريره الذي ترجمته "عربي21"، إن القوات البحرية العسكرية الجزائرية استلمت، خلال الشهر الجاري، غواصتها الخامسة من نوع "كيلو636" روسية الصنع.

وتجدر الإشارة إلى أن سفينتان حربيتان جزائريتان كانتا قد اتجهتا في الرابع من نيسان/ أبريل نحو روسيا لمرافقة هذه الغواصة الخامسة. ومن المقرر أن يتم تزويد الجزائر بغواصة سادسة من النوع ذاته أيضا، خلال سنة 2018، التي لا زالت حاليا في طور الإنشاء.

وتساءل الموقع عن السبب الكامن وراء اقتناء الجزائر، "صديقة" باريس، غواصات من روسيا وليس من فرنسا، وذلك على الرغم من الصداقة، التي تبدو روابطها متينة بين إيمانويل ماكرون وعبد العزيز بوتفليقة؟

وذكر الموقع أن الجيش الوطني الشعبي الجزائري يحتل حاليا المرتبة 23 على قائمة أقوى الجيوش في العالم، أي بعد مصر التي تحتل المركز العاشر، والسعودية التي تحتل المرتبة 22. أما الولايات المتحدة فتحتل المركز الأول متقدمة على كل من روسيا، والصين، والهند، في حين تقبع فرنسا في المركز الخامس، متفوقة على المملكة المتحدة واليابان. وتأتي في المركز الثامن تركيا، وتليها ألمانيا.

وأوضح الموقع أن هذا الترتيب يثير الشكوك حول مصداقيته نظرا لأن إسرائيل، التي تحتل المركز 15 عالميا، لديها إمكانيات عسكرية هائلة. وتعد هذه القوة العسكرية الأفضل في الشرق الأوسط، أي أنها أفضل من تركيا، والسعودية، والإمارات، وإيران، ومصر؛ التي تبدو في الوقت الراهن بعيدة كل البعد عن أن تحتل المرتبة العاشرة التي أُسندت إليها، والتي كانت تستحقها منذ سنوات خلت.

وأكد الموقع أن السعودية تتكب على تعزيز إمكانياتها العسكرية، نظرا لأن لديها أعداء في المنطقة، وعلى رأسهم إيران. من جهتها، تعمل تركيا أيضا على تعزيز إمكانياتها العسكرية في محاولة لفرض التهديدات التي يطلقها أردوغان تجاه أوروبا، وفي بعض الأحيان تجاه روسيا، وبحدّة أقل ضد الأكراد والدول الأخرى في الشرق الأوسط.

وطرح الموقع تساؤلا حول من تعمل الجزائر على التسلح ضدّه تحديدا. هل ضد المغرب؟ الذي لم يستطع مؤخرا احتواء "الصحراويين"، وجبهة البوليساريو، و"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، التي تعتبر في الوقت الحالي حليفة الجزائر (في انتظار التقسيم الذي يمكن اقتراحه بشأن الصحراء الغربية).

في المقابل، بيّن الموقع أن الجزائر لا نية لها في التسلح ضد تونس، التي فضّلت مواجهة الجيش الفرنسي خلال سنة 1961 في بنزرت على أن تواجه الجيش الوطني الشعبي الجزائري، الأمر الذي كلفها جزءا من جنوبها الصحراوي (وما يضمه من ثروة نفطية)، وهو ما يعرف "بالناظور رقم 233".

وأضاف الموقع أنه لا يبدو على الجزائر أنها تتسلح لمواجهة التهديد الذي تمثله الجماعات المسلحة، على غرار "تنظيم الدولة" "وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، بالإضافة إلى المتطرفين الذين يتمركزون تدريجيا في شمال البلاد. ويعود ذلك إلى أن هذه الجماعات لا تمتلك قوات بحرية. وبالتالي، يظل السؤال المطروح هو: ضد من تتسلح الجزائر إذن؟

وفي الختام، أشار الموقع إلى أن كلمات النشيد الجزائري الوطني قد تحمل الإجابة عن هذا السؤال، حيث تقول: "يا فرنسا قد مضى وقت العتاب...يا فرنسا إن ذا يوم الحساب، فاستعدي، وخذي منا الجواب، إن في ثورتنا فصل الخطاب".

نذر التصعيد تتلبّد في سماء سوريا (2-3) «خفض التصعيد»... نعم، «حكم ذاتي»... لا

عريب الرنتاوي الدستور 23\4\2018

لم تتوقف التكهنات حول قرب اشتعال الجبهة الجنوبية لسوريا، وانهيار منطقة خفض التصعيد الجنوبية، عن التدفق، لا قبل معارك دوما والغوطة الشرقية، وبالأخص بعدها ... على أن «السياق العام» لمعارك الجنوب المنتظرة، بدأ يأخذ منحى استراتيجياً مغايراً في الأيام الأخيرة، مع تزايد الحديث عن مشاريع «تقسيم» سوريا أو «دسترة» تقاسم النفوذ على أرضها وشعبها، حتى أن موسكو كشفت مؤخراً عن مخطط لتحويل المنطقة برمتها، إلى مشروع «حكم ذاتي» يشتمل على المحافظات الجنوبية الثلاث، عاصمته درعا، وطرفاه القنيطرة غرباً والسويداء شرقاً.

في الجنوب خليط غير متجانس من القوى والفصائل: جبهة النصرة، أشدها قوة وعوداً، وقوامها ما بين 1400 – 1500 مقاتل مجرب ومسلح ومدجج بثقافة «الموت» ... «داعش» في حوض اليرموك، تحت راية «خالد بن الوليد» ولديه ما بين 700–800 مقاتل مجرب وأسلحة من عيارات ثقيلة، ولا يبعد عن حدود الأردن سوى مئات الأمتار فحسب ... وفصائل ما يسمى «الجيش الحر»، ويمكن القول أنها تتوفر على 12 – 15 الف مقاتل، حسن التسليح والتدريب، يفتقر للجاهزية القتالية، ومرتبط بمرجعيات إقليمية ودولية، ليست على قلب رجل واحد باستمرار ... وفي شرق السويداء، هناك بضعة آلاف من جيش العشائر وغيره، وهي قوات «صديقة للأردن» عموماً، ويجري توجيهها لمنع تسرب داعش إلى الجنوب، لتهديد الأمن الوطني الأردني.

إقليمياً ودولياً، ثمة ثلاث دول لها نفوذ وتأثير وازنين في هذه المنطقة: الولايات المتحدة، التي تحتفظ بوجود كثيف في قاعدة «التنف» ولديها ميليشيات، تمولها وتدربها وتسلحها ... إسرائيل، التي تسعى لإنشاء شريط حدودي عميل، غير مستفيدة من تجربة الفشل الذريع لأول جيب عميل في جنوب لبنان، وعلاقتها بالنصرة لم تعد سراً أبداً ... والأردن، الذي يعتمد «نظرية الوسائد» الأمنية التي يتكئ إليها لتحصين حدوده الشمالية، التي لا يرغب برؤية الإرهابيين والمليشيات المذهبية على مقربة منها.

الأردن أدار ملف الجنوب السوري، بقدر كبير من النجاح، وقدر صغير من التدخل المباشر، ونجح في توظيف علاقاته الوطيدة مع كل من موسكو وواشنطن لخدمة أهدافه وأولوياته هناك ... لكن بلوغ التوتر

بين الدولتين العظميين، حداً غير مسبوق، يجعل مهمة الأردن صعبة للغاية ... وأحاديث لافروف عن مشروع «حكم ذاتي» في جنوب سوريا، يلقي على الأردن أعباءً كبيرة، لا يرغب في التورط في دهاليزها.

منذ البدء، حرص الأردن على إخراج منطقة خفض التصعيد الجنوبية من مسار أستانا، ووفر لها إطاراً ثلاثياً مع الولايات المتحدة وروسيا، فالأردن لا يرغب في رؤية إيران ومليشياتها على حدوده الشمالية، وهو لا يأنس كثيراً للدور التركي في سوريا، خصوصاً لجهة اعتماده على أدوات «إسلاموية» لا يمكن إدراج أي منها في عداد «أصدقاء الأردن»، والأردن حرص على تمييز مشروعه الدفاعي، الوقائي، الاستباقي، في الجنوب السوري، عن المشروع الإسرائيلي التدخلي، ذي الأجندات «الطموحة» و«المشبوهة»، من إطالة أمد الحرب، إلى تصفية حزب الله إلى محاربة إيران وطردها من سوريا، وليس من الجنوب فحسب.

اليوم، تبدو معادلات التهدئة والتصعيد في الجنوب في طريقها للتغيير، وهذا يملي على الأردن إحداث تغيير في مقارباته وحساباته ... فلا يمكن للأردن أن يكون جزءاً من مشروع لتقسيم سوريا، وبأي حال من الأحوال، لا من منظور أخلاقي وقومي فحسب، بل ومن منظور مصالحه الوطنية كذلك ... والأردن، ليس بوسعه أن يترك أي التباس من أي نوع، بأن مشروعه في جنوب سوريا، يلتقي مع المشروع الإسرائيلي، فتلكم الطامة الكبرى، على الأردن قبل أن تكون على سوريا ... والأردن، ليس بوسعه التعويل على استمرار الحد الأدنى من التفاهمات الروسية – الأمريكية، فهذا الاحتمال قد يقع وقد يصبح مستبعداً تماماً، وعمان لا تتحكم بهذه المسألة ... خيارات الأردن في جنوب سوريا، تزداد صعوبة، والمنطقة تقترب بسرعة من لحظة مواجهة كبرى، قد تكون لها تداعيات خطيرة على سلامة الحدود واستقرارها وأمن مدنه الشمالية.

أعود فأذكر بما كنت طرحته في هذه الزاوية قبيل «العدوان الثلاثي» على سوريا، من أن من مصلحة الأردن «التفكير من خارج الصندوق» وتوظيف نفوذه على بعض الفصائل الجنوبية، وتفعيل دوره كوسيط لإتمام مصالحات محلية بين النظام والمعارضات، ورفع مستوى وسوية التنسيق مع دمشق، ومحاولة تفادي المواجهة الكبرى، والتوطئة لفتح الحدود الدولية، واستئناف حركة البضائع والأفراد والخدمات، من سوريا وإليها، وعبرها إلى لبنان وموانئ البحر المتوسط.

«حلف بغداد» لمواجهة التحالف الدولي و... إسرائيل؟

جورج سمعان الحياة 23\4\2018

تنشط موسكو للرد على الضربة الثلاثية كما كان متوقعاً. تريد تحميل واشنطن وباريس ولندن مسؤولية الوضع الجديد في سورية. فهي لا تجد فرصة لحوار مع الدول الغربية لتسوية سياسية في بلاد الشام. وزير دفاعها سيرغي شويغو أبلغ المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا أن الضربة أضرت بعملية السلام. بل إن زميله وزير الخارجية سيرغي لافروف أعلن الاستعداد لتزويد دمشق بصواريخ «إس 300». تخلت بلاده عن وعدها الغرب بعدم إبرام هذه الصفقة. أما نائبه سيرغي ريابكوف فحذر من التقسيم. يعني ذلك أن لا أمل بأن تثمر الجولة الحالية للمبعوث الأممي في تحريك مسار جنيف الذي تنادي به الولايات المتحدة والدول الأوروبية. بل يستعد «ثلاثي آستانة» إلى عقد جولة محادثات بعد نحو أسبوعين تستدعيها الخريطة الجديدة. فتركيا تريد ترسيخ حضورها في عفرين. ومثلها يرغب حليفا نظام الرئيس بشار الأسد في استثمار نتائج إخراج الفصائل المسلحة من الغوطة. ويستبق الأطراف الثلاثة لقاء وزراء أوروبيين وممثلين عن أميركا في بروكسيل أواخر الشهر المقبل للبحث في الأزمة السورية.

ثمة مشهد عسكري آخر يترافق مع هذه المواقف. فالنظام وحلفاؤه يستعجلون استثمار ما تحقق في الغوطة بفتح الجبهة الجنوبية. وإذا تحقق لهم ذلك لا يبقى لهم سوى الصعود شمالاً لمطالبة تركيا بإخلاء مواقعها شمال سورية وفتح معركة إدلب. وإذا استعجل الرئيس دونالد ترامب سحب قواته سريعاً من شرق سورية وشمال شرقها يمكن إيران أن تنفذ تهديداتها بت «تحرير» هذه المناطق. عندئذ تزول مخاوف ريابكوف من تقسيم سورية. والواقع أن كلاً من روسيا وإيران أقلقهما بلا شك إعلان الرئيس رجب طيب أردوغان عشية «الضربة الثلاثية» حرصه على التحالف مع الولايات المتحدة حرصه على التنسيق مع موسكو. وهما تعرفان جيداً أن أنقرة لا يمكن أن تتنازل عن مناطق انتشارها شمال سورية. بل لا يمكن أن تسمح بانتزاع إدلب من بين يديها. لأن ذلك يعني ببساطة إلغاء أي دور سياسي لها في أي تسوية مستقبلاً. في حين لا تزال تأمل بالتوصل مع واشنطن إلى تفاهم قد يكون نموذجياً إذا تمكنت من تغيير تركيبة «قوات سورية الديموقراطية» قيادة وعناصر بحيث تخبو سيطرة الحزب الديموقراطي الذي تتهمه بأنه فرع لحزب العمال الكردي. وهي بذلك توفر على حليفها الأميركي معضلة ملء الفراغ بعد انسحابه. وهي تطمح إلى أبعد من ذلك. لا تخفي عزمها على دخول جبل قنديل شمال العراق، معقل حزب عبدالله أوجلان، لعلها تعود إلى

إحياء المفاوضات لحل المشكلة الكردية. وهي تعلم جيداً أن ثمة هدنة بين هذا الحزب وطهران تمتد من الأراضي الإيرانية وحتى شمال سورية منذ قيام «دولة الخلافة» في الموصل.

وإذا كانت رغبة النظام وحليفه الإيراني في التوجه شمالاً تبدو عصية وصعبة، في ضوء هذا الواقع، فإن السعي إلى التقدم جنوباً قد يكون أكثر صعوبة. ثمة تفاهم أميركي – روسي – أردني لا يزال سارياً. ولا مصلحة لموسكو في تجاوز هذا التفاهم. فإذا كانت الولايات المتحدة «التزمت الخطوط الحمر» التي حددتها لها روسيا، كما صرح لافروف، فمن باب أولى أن تحافظ هذه على «خطوط» هذا التفاهم. لن يكون مسموحاً لقوات إيرانية أو ميليشيات حليفة بالاقتراب من الحدود الجنوبية. إسرائيل التي تستعد لاحتمال عملية ثأرية تنفذها الجمهورية الإسلامية رداً على ضرب مطار تيفور ومقتل ثمانية من «الحرس الثوري» تكرر يومياً بأنها لن تقبل بقواعد إيرانية في بلاد الشام، فكيف يمكن أن تغض الطرف عن قاعدة على مشارف الأرض المحتلة! أما نشر قوات تابعة للنظام في مناطق الجنوب فيستلزم تفاهمات ليست سهلة مع عمان وتل أبيب، ومع واشنطن. علماً أن هذه شنت في شباط (فبراير) الماضي غارة قاسية على ميليشيات اقتربت من دير الزور كانت كافية لرسم «خط أحمر» لدمشق وحليفتيها.

إثارة التحرك نحو الجبهة الجنوبية يختلف تماماً عن مثيله شمالاً. يندرج هذا في إطار سياسة إيران ونفوذها في المشرق العربي من بغداد إلى بيروت. أوفدت قبل أيام وزير الدفاع الجنرال أمير حاتمي إلى العاصمة العراقية حيث عقد مسؤولون عسكريون وأمنيون من روسيا وإيران والعراق وسورية اجتماعاً لترسيخ «الرؤية المشتركة» في مواجهة التهديدات التي تواجه هذه البلدان، كما صرح حاتمي. وكذلك للاستعداد لاحتمال انسحاب القوات الأميركية من شرق الفرات. بالطبع تسعى موسكو إلى تمتين علاقاتها مع طهران كلما تشددت الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية حيال دورها في سورية وسعيها إلى استعادة ما كان لها أيام السوفيات أياً كان الثمن. في حين أن زيارة الوزير الإيراني تندرج في إطار التنسيق حيال أي هجوم غربي أو مواجهة مع إسرائيل قد تتعرض لهما قواعد بلاده في سورية. وفي إطار الاستعداد لمواجهة التهديدات التي تحوط بدور طهران وحضورها في في هذا البلد. وكذلك لمواجهة ضغوط الرئيس ترامب وتلويحه بالخروج من الاتفاق النووي.

ولا شك في أن ثمة مصلحة لكل من روسيا وإيران في قيام «حلف رباعي» في بغداد لمواجهة التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. فسياسة الرئيس الأميركي التي يكتنفها الغموض والتخبط والتناقض

تقلق هذين البلدين حيال النيات الحقيقية للإدارة الأميركية. فهل يعقل أن يخلي الساحة لهما فيما لا يترك وسيلة لتأكيد نياته الحد من نفوذهما وتمددهما في بلاد الشام وغيرها؟ أم إنه عازم على إرباكهما وإرغام شركائه المعنيين بأزمة سورية على تحمل تبعات المواجهة والمساهمة في الحفاظ على مصالح بلاده وبلادهم في المشرق العربي؟ أم إنه يغامر بإخلاء الساحة لإسرائيل التي تتوعد الجمهورية الإسلامية، وتعلن كل يوم أنها ليست معنية بأي تفاهمات، وأن ما يهمها هو الحفاظ على «أمنها ووجودها»؟ ويشارك موسكو وطهران هذا القلق بعض أركان الإدارة والكونغرس فضلاً عن الشركاء الأوروبيين الذين يخشون أن يؤدي إلغاء الاتفاق النووي إلى صعود التيار المتشدد في الجمهورية الإسلامية. وهو تيار يرى قد لا يتردد في خوض مواجهة واسعة في الإقليم كله من أجل إعادة تمكين قبضته على السلطة في الداخل الذي يعاني من صراعات سياسية واضطرابات اجتماعية واقتصادية تهدد النظام.

تعتقد دوائر غربية أن سياسة حافة الهاوية التي مارسها سيد البيت الأبيض وتلويحه بحرب مدمرة مع بيونغ يانغ لم يكن هدفها المواجهة العسكرية المفتوحة بل ممارسة الحد الأقصى من الضغوط التي انتهت بترتيب قمة بين الزعيمين الأميركي والكوري الشمالي. وثمة مساع حثيثة بذلها ويبذلها روبرت وود مساعد وزير الخارجية لشؤون نزع السلاح مع مسؤولين من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا للتوصل إلى «اتفاق تكميلي» للنووي من أجل سد «الثغرات» الكبيرة فيه، كما تعتقد واشنطن، ولتعديل سلوك الجمهورية الإسلامية وسياستها في الإقليم، وضبط برنامجها الصاروخي. وإذا كان ترامب يمارس الحد الأقصى من التشدد حيال إيران من أجل انتزاع اتفاق مرضٍ مع نظيره الكوري الشمالي، فلا يستبعد أن يلجأ إلى تأجيل تهديده بالانسحاب من الاتفاق إذا توافقت الدول الأوروبية الثلاث مع روبرت وود على جملة من الخطوات التي تبرر له مثل هذا التأجيل. يبقى السؤال عن موقف إيران. فهي بقدر ما أقلقتها «الضربة الثلاثية» أثارها بالتأكيد التفاهم المسبق بين الولايات المتحدة وروسيا على حدود هذه الضربة. ولا يروقها الحديث عن قوات عربية لملء الفراغ الذي قد تخليه القوات الأميركية شرق الفرات. كما لا يمكنها التغاضي عن الغارات الإسرائيلية التي تستهدفها من وقت إلى آخر. نادت في السابق إلى تفاهم ثلاثي مع بكين وموسكو، وهي تسعى اليوم من بغداد إلى «حلف رباعي». فهل تنجح في رفع التحدي أم توسع «سياسة الصواريخ»؟

لماذا قوات عربية في سورية؟

سامح راشد العربي الجديد 23\4\2018

كشفت واشنطن عن مشاورات تجري مع أطراف عربية، لبحث فكرة إرسال قوات إلى سورية. وبينما يقترب المشهد من تبلور سورية جديدة، تستمر الولايات المتحدة الأميركية في سياسة ترتيب الأوضاع وإدارة الأزمة عبر أطراف أخرى. تركت روسيا تتدخل للقيام بمهمة ضرب الجماعات المسلحة. وضغطت على تركيا لتساهم في تحجيم الدواعش، وزحزحة مناطق نفوذهم إلى الشرق. وتترك لإسرائيل مهمة منع إيران من تقوية حزب الله، أو نقل نقاط التمركز الاستراتيجي والتسليحي الإيراني إلى جنوب لبنان.

واستمراراً في سياسة التفويضات والسماح للوكلاء والفرقاء بلعب الدور الملائم لكل منهم، والذي يلبي مصالحه أيضاً، تستعد واشنطن لتشكيل المرحلة التالية، مرحلة ترتيب الوضع النهائي أو شبه النهائي في سورية. ليس بالضرورة وفقاً لرغبات وتصورات أميركية منفردة، وإنما في ضوء مواقف الأطراف الأخرى وتحرّكاتها، وما ستسفر عنه الضغوط والمساومات الجارية حالياً. وهنا تأتي إمكانية الاستعانة بالأصدقاء والأطراف الأخرى التي كانت أدوارها غير مرغوب فيها أو مؤجلة.

المعنيّ هنا تحديداً، العرب الذين كانوا مستبعدين من الملف السوري. وطالما حاولوا، من دون جدوى، الاضطلاع بدور فاعل في الأزمة السورية من بدايتها. ولعل القارئ يتذكّر أن جامعة الدول العربية تحرّكت، في بدايات الأزمة، وشكلت بعثة مراقبين عرب، كانت الأولى من نوعها في التاريخ العربي، غير أنه تم إفشالها وإنهاء مهمتها بأيدٍ عربية أيضاً. الأمر الذي أفسح المجال واسعاً أمام التدخلات غير العربية، سواء الإقليمية أو العالمية. ومع نزوع الأزمة نحو العسكرة، وتحوّل الثورة السلمية إلى حرب شاملة، فقد العرب فرص التدخل والتأثير المباشر. واكتفت دول عربية بدعم جماعات المعارضة، وبعضها الآخر بدعم نظام بشار.

الآن صار العرب مدعوين إلى التدخل المباشر العلني، ولعب دور مرسوم ومحدّد الإطار والأهداف. من وجهة نظر واشنطن، تحتاج الخريطة السورية الجديدة إلى دور عسكري في بعض المناطق، لضمان عدم تمدّد أطراف بعينها في الداخل السوري. خصوصاً تركيا التي قبلت واشنطن تدخّلها المباشر على مضض، في مقابل تبديل الموقف التركي من بقاء الأسد. لكن انعدام الثقة بين أنقرة وواشنطن يدعو إلى ضرورة

وجود طرف ثالث، ليكون بمثابة عازل ومحجم للتوسع التركي المحتمل، وليس فقط ضامنا لتثبيت الخريطة الجديدة.

لكن الدور العربي المأمول أميركياً لا يستهدف تركيا وحدها، بل إنها ليست الهدف الأساس. فالأهم هو منع إيران من وصل نفوذها في العراق بأذرعها في لبنان، عبر سورية. فلا يكتمل "الهلال الشيعي" الذي تحدّث عنه العاهل الأردني، عبد الله الثاني، قبل سنوات.

ثمّة مهمة أخرى للحضور العربي العسكري المنتظر في سورية، وهو التعامل المباشر مع الجماعات المسلحة، سواء بالاحتواء أو المواجهة. وهنا يمكن فهم لماذا سمحت واشنطن بخروج عناصر "داعش" وفصائل جهادية مسلحة أخرى من مناطق نفوذها، وترحيلها جهة الشرق تحت سمع جميع الأطراف وبصرها وحمايتها.

لتتجمع تلك العناصر من مختلف الفصائل في نطاق جغرافي واحد، ثم يقع عبء إغلاقه وتطويقه على القوة العربية التي ستوجد في هذا النطاق أو في محيطه. ليصير الوضع، في النهاية، تصديا عربيا لإيران، وتصديا عربيا أيضاً لجماعات المعارضة المسلحة.

ولصعوبة الاعتماد على العرب وحدهم في التصدي لتركيا، بحكم تباين العلاقات التركية العربية بين التقارب والتنافر، تقوم واشنطن حالياً بتقوية قوات سورية الديمقراطية (الكردية) لتلعب دور حائط الصد أمام أنقرة، إذا لم تقم القوة العربية بهذه المهمة كما يجب. لتصبح تركيا أمام خط دفاع مزدوج كردي وعربي، يحول دون تمدّد تركيا أكثر مما يجب.

المسكوت عنه في ذلك كله، أنه بدلاً من تدخّل عربي لإزاحة بشار أو حماية الشعب السوري، صار التدخل العربي المطلوب جزءاً من سورية جديدة، بشار باق فيها ومحصن بحماية روسية ورضا أميركي. وشرق أوسط جديد، إسرائيل ستزداد فيه حصانة وحماية، ضد إيران وضد تركيا، فضلاً عن الجماعات المسلحة.

"الإخوان" و"حالة الضبابية"! 1 - 2

محمد ابو رمان الغد الاردنية 23\4\2018

أنهى حزب جبهة العمل الإسلامي، منذ أسابيع، انتخابات الفروع لأعضاء مجلس الشورى، ويُنتظر حتى بداية الشهر المقبل لانعقاد المجلس الجديد، الذي يستكمل بدوره أعضاء مجلس الشورى، ثم المؤتمر العام، الذي يضم قرابة 550 عضواً، لاختيار أمين عام الحزب، الذي من المفترض أن يقوم –بدوره– باقتراح أعضاء المكتب التنفيذي، الذين يصوّت عليهم المؤتمر العام، وفق التعديلات التي أُدخلت على النظام الأساسي للجبهة.

بالرغم من خروج واستكاف، أو بعبارة أدقّ انتهاء وجود التيار الذي أُطلق عليه إعلامياً: المعتدل – الحمائم– في صفوف الجماعة والحزب، مع الأحزاب الجديدة التي تشكّلت (الشراكة وزمزم، والجمعية الجديدة)، واستكاف الآخرين عن المشاركة في الانتخابات، فإنّ التيار المنافس له (الذي يوصف بالصقور والمتشددين) انقسم على نفسه، منذ عامين تقريباً، بين مجموعتين؛ الأولى يقودها زكي بني ارشيد (ويُطلق عليها حالياً في أوساط الجماعة مصطلح "الحالة الوسطية")، والثانية يعد المهندس مراد العضايلة، العقل البارز فيها، وتضم معه نخبة من الصقور التقليديين التاريخيين، الذين نجحوا في العودة إلى مجلس الشورى في الانتخابات الأخيرة.

كانت الرهانات متضاربة بين التيارين الحاليين في الجماعة والحزب؛ إذ كان بني ارشيد يعوّل على إفرازات انتخابات مجلس شورى جماعة الإخوان الأخيرة، التي أنتجت تفوقاً لتيار "الحالة الوسطية"، وأدت إلى قرارات معتدلة، بينما لم تتضح بعد الصورة النهائية لحالة شورى الجبهة، وإن كانت لا تبدو شبيهة –حتى الآن– بنتائج الإخوان، وهو ما سينتج عنه وجود قيادة جديدة لحزب جبهة العمل الإسلامي.

بالضرورة هذه التحوّلات، والحالة الضبابية التنظيمية الداخلية في الجبهة والجماعة، ما تزال مربكة لكثير من المراقبين، وحتى لأعضاء في داخل هذا التنظيم، لأنّ التحالفات تبدّلت وتغيّرت، فبينما يذهب بني ارشيد بعيداً في المواقف المعتدلة فكرياً وسياسياً، وقد كتب مؤيداً الدولة المدنية وتطوير خطاب الحركة الإسلامية، ولديه رأي مغاير في الموقف من حزب الشراكة والإنقاذ، وهي التحولات أو المراجعات التي عزّزت الخلافات والتباينات بينه وبين مراد العضايلة ونخبة من الصقور التقليديين.

مع ذلك، فمن الضروري الإشارة إلى أنّ مصطلحات الصقور والمتشددين والمعتدلين لم تعد قائمة بالمعنى التاريخي المتعارف عليه، ويبدو أنّ الفراغ الذي أنتجه غياب تيار الحمائم أدى إلى إعادة فرز الخلافات على أسس جزئية وداخلية، وفي بعضها شخصي، في أوساط التيار الآخر، فأصبحت مجموعة بني ارشيد هي من يحاول ملء "فراغ المعتدلين"، لكن في الحقيقة فإنّ الخلافات ليست واضحة تماماً، وهلامية.

ومن زاوية أخرى ومهمة، فإنّ كلا التيارين يدرك ضرورة "تحريك المياه الراكدة". لذلك وبالرغم من وجود اختلافات داخلية حول الموقف من الدولة المدنية، مثلاً، (ما أدى إلى عقد مؤتمر داخلي في جبهة العمل الإسلامي، قبل شهور، قدّم فيه زكي بني ارشيد ورقة مؤيدة للدولة المدنية، بينما قدم الصقور ورقة مناقضة لذلك)، فإنّ الطرفين توافقا على إحداث تغييرات هيكلية كبيرة في النظام الأساسي للجماعة وحزب جبهة العمل الإسلامي، وتعزيز دور الشباب والمرأة، وتحويلهما من أقسام إلى قطاعات، وتعزيز الفصل بين جبهة العمل وجماعة الإخوان المسلمين.

ذلك كلّه يأتي في محاولة تقشيع الضبابية بعد مخاض الربيع العربي، وتبقى هنالك أسئلة مهمة مرتبطة بتساؤل رئيس هو: ماذا بعد؟ حول العلاقة مع الدولة، ومصير جماعة الإخوان، وإطار التجديد المطلوب، وهي التحديات التي سنناقشها في مقالة غد..

الإمارات تقدم 70 مليون دولار مساعدة لدعم الشعب الفلسطيني

أمد/ أبو ظبي – وام: 2018\4\23

أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن تقديم حزمتين من المساعدات لدعم الشعب الفلسطيني الأولى بقيمة 74 مليون درهم (20 مليون دولار) ستخصص لبرنامج دعم الأوقاف الإسلامية في القدس، والثانية بقيمة 184 مليون درهم (50مليون دولار أمريكي) لصالح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".

وتأتي هذه المساعدات بعد قمة القدس في الظهران، والتي عبرت بصدق عن وقوف العالم العربي صفا واحدا لدعم الشعب الفلسطيني مثمنة مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز واستمرارا للجهود الاماراتية التاريخية في دعم الشعب الفلسطيني ومساندته عبر تنفيذ العشرات من المشاريع في الأراضي الفلسطينية.

ويسعى التبرع الاول المخصص لبرنامج دعم الأوقاف الاسلامية في القدس للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمدينة، وتعزيز الخدمات الأساسية للمناطق الفلسطينية.

اما التبرع الثاني لصالح وكالة "الأونروا" فيأتي لدعم برامج التعليم للوكالة في قطاع غزة بهدف ضمان استمرار حصول الطلاب والطالبات على التعليم الأساسي في بيئة مدرسية ملائمة تتوفر فيها أساسيات التعليم من خلال مدارس "الأونروا"والحفاظ على حقوق الطلاب الفلسطينيين فى التعليم حيث تعاني الوكالة من عجز مالي اثر على برامجها ومشاريعها التشغيلية للاجئين الفلسطينيين. مع العلم ان هذا التبرع يأتي استمرارا لبرنامج الامارات لدعم وكالة "الانروا" والمساهمة السنوية في البرامج التعليمية والصحية والتشغيلية.

تجدر الإشارة الى أن المساعدات الإماراتية خلال فترة الخمس سنوات الماضية /2012-2017/ بلغت 1.68 مليار دولار، تركزت بصفة أساسية في دعم البرامج العامة بقيمة 647.7 مليون دولار وبنسبة 38% ومساعدات لقطاع التعليم بقيمة 348.5 مليون دولار بنسبة 21% ، ومساعدات بقيمة 297.6 مليون دولار لقطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة 18% ومساعدات سلعية بقيمة 128.4 مليون دولار بنسبة 8% ومساعدات بقطاع الصحة بقيمة 126 مليون دولار بنسبة 7% ليصل بذلك اجمالي نسبة تلك القطاعات 92% من اجمالي المساعدات خلال نفس الفترة .

مزالق الإصلاح في السعودية

خليل العناني العربي الجديد 2018\4\23

تتسارع خطوات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في السعودية، بشكل لم يسبق له مثيل منذ التأسيس الثالث للدولة السعودية على يد الملك عبد العزيز آل سعود، أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي. وتعد هذه هي الموجة الثالثة من الإصلاحات البنيوية التي تجري في المملكة، وذلك بعد الموجة الأولى التي بدأها الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز (1906– 1975)، سواء عندما كان وليّاً للعهد، أو بعدما خلع أخاه الملك الراحل سعود بن عبد العزيز من الحكم، وتولى السلطة في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 1964، والتي شهدت إصلاحات تعليمية وإدارية واقتصادية واسعة، كان لها أثر كبير في انتقال السعودية من دولة تقليدية إلى دولة حديثة اقتصادياً وإدارياً ومؤسسياً. ثم جاءت الموجة الثانية من الإصلاحات أوائل التسعينيات، وتحديداً بعد حرب الخليج الثانية، وما طرحته من تحديات وتساؤلات عديدة بشأن استقرار المملكة، ودور المجتمع في صناعة القرارات المصيرية، خصوصا الاستعانة بقوات أجنبية لحماية المملكة من خطر صدام حسين، وزيادة الضغوط الداخلية من خلال "العرائض" السياسية التي كانت تطالب بإدخال إصلاحات سياسية، تضمن المشاركة السياسية لمختلف فئات المجتمع. وقد نجم عن هذه الضغوط وضع النظام الأساسي للحكم (يعد بمثابة دستور المملكة)، ونظام المناطق (الأقاليم)، ونظام مجلس الشورى، والتي كان لها جميعاً دور مهم في تنظيم الأوضاع السياسية في المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية. والآن، تأتي الموجة الثالثة من الإصلاحات التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ويرغب من خلالها في تحويل السعودية من دولة "تقليدية" إلى دولة متقدمة، لها وزن على الساحة الدولية، حسبما يقول.

وفي وقتٍ لا يمكن فيه فصل عملية الإصلاح الجارية الآن عن رغبة بن سلمان في تقوية نفوذه وشرعيته داخل البلاد، إلا أنها أيضا تتلاقى مع رغبات وأشواق للتغيير الاجتماعي والثقافي ظلت محبوسةً طوال العقود الماضية، خصوصا بين الشباب السعودي الذي يمثل الآن نسبة الشباب في المجتمع السعودي وعدم وجود منافذ للتعبير السياسي، ناهيك عن ارتفاع نسبة المتعلمين والحاصلين على دراسات عليا بين هؤلاء الشباب، من خلال برنامج الابتعاث الخارجي الذي بدأه الملك الراحل عبدالله بن عبد العزيز.

يتبّع بن سلمان أسلوباً مختلفاً عن سابقيه فيما يتعلق بتنفيذ أجندته الإصلاحية، فهو لم يبدأ إصلاحاته بشكل تدريجي، كما فعل أسلافه، وإنما يتبع ما يسميه هو شخصياً أسلوب "الصدمة"، خصوصا فيما يتعلق بملفات الفساد والإصلاح الاقتصادي. وهو يرغب في حرق المراحل الإصلاحية بشكل سريع، في أثناء وجود والده الملك سلمان بن عبد العزيز في السلطة، وذلك من أجل ضمان عدم وجود ممانعة لها، سواء داخل الأسرة الحاكمة أو بين أفراد المجتمع السعودي. ولا يبدو بن سلمان عابئاً بتداعيات إصلاحاته على بيئة المجتمع السعودي. لذلك، ثمة مزالق تواجه الموجة الإصلاحية التي يقودها بن سلمان حالياً، لعل أولها قدرته على عمل توازن ما بين الإصلاحين، الاجتماعي والاقتصادي، وقدرة المجتمع على هضم هذه الإصلاحات واستساغتها في فترة وجيزة، خصوصا أنها تتم بشكل انفرادي، ومن دون تنسيق أو تشاور مسبق مع ممثلي البنى الاجتماعية والقبلية والدينية في السعودية. ثانيها، قدرة بن سلمان على توفير الدعم الداخلي اللازم لإصلاحاته. والدعم المقصود هنا ليس إعلامياً أو سياسياً، فالمسألة محسومة له من خلال تحكمه في وسائل الإعلام وتوجيهها كيفما يشاء، وإنما المقصود هو الدعم الاجتماعي، خصوصا من الفئات المحافظة من الطبقتين، الوسطى والدنيا، واللتين تريان فيما يحدث انقلاباً على ثوابتهما الاجتماعية والثقافية والدينية. وثالثها، مدى وإمكانية وجود فئات وجماعات داعمة للإصلاحات الجارية، وتقوم بتسويقها محلياً وخارجياً. ففي الموجات الإصلاحية السابقة، كانت هناك فئات وجماعات داعمة للإصلاحات التي قام بها الملكان، فيصل وعبد الله، وكانت تأتي في أغلب الأحوال من الإسلاميين أو بالتعاون والتحالف معهم.

هذه المرة اختار بن سلمان الدخول في مواجهةٍ مع هؤلاء، واستبدالهم بطبقة أو مجموعة طفيلية هامشية، ليس لها جذور أو تأثير حقيقي داخل المجتمع السعودي. صحيح أن ثمة قبولا عاما لإصلاحات بن سلمان، ولكن لا يبدو أن ثمة حاضنة اجتماعية أو سياسية لها، باستثناء أصوات إعلامية ومثقفين مرتبطين بالسلطة لا يتمتعون بشعبية أو تأثير حقيقي. وأخيراً، لا يمكن لبن سلمان الاستمرار في إصلاحاته الاقتصادية والاجتماعية من دون القيام بإصلاحات سياسية، ولو تدريجية (مثل انتخاب مجلس الشورى أو توسيع الانتخابات البلدية لتشمل كل مناطق المملكة أو السماح بإنشاء جمعيات سياسية). وذلك أنه مع مجتمع كبير، كالمجتمع السعودي، من الصعب قبول الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ودعمها، من دون أن يكون شريكا فيها.

تم بحمد الله